دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: تطور الحد النحوي : حد الاسم أنموذجا
المصدر: مجلة كلية الآداب - جامعة أسيوط - مصر
المؤلف الرئيسي: السعود، علي بن إبراهيم بن محمد
المجلد/العدد: ع 26
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2008
الشهر: ابريل
الصفحات: 90 - 134
رقم MD: 348235
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: HumanIndex
مواضيع: اللغة العربية ، النحو، الحد النحوي، حد الاسم
رابط: http://search.mandumah.com/Record/348235

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تطور الحد النحوي- حد الاسم أنموذجا

إعـــداد

د/ عليّ بن إبراهيم السعود

أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبيـــاء والمرســـلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فإن مسيرة النحو العربي غنية ثرّة بجوانب مختلفة من التطورات التـــي تـــستحق الدرس والتحليل والمناقشة ، وثمة قضايا مازالت تنتظر من يجمع عقـــدها ، ويقـــدّمها للباحثين والدارسين ؛ لتبين عن جوانب الإبداع في تراثنا اللغـــوي ، وتوضّـــح نمـــاء التفكير العلمي الذي لا ينتهي عند حد .

ولما كان النحو ، كغيره من العلوم ، مرّ به مراحل متعددة ، مختلفة في البنـــاء، ومتنوعة الطرائق ، رأيت أن أقف على ظاهرة من ظواهره التي لها عمقها في تراثنا النحوي ، ألا وهي ظاهرة تطور الحدّ النحوي التي شهدت تطورات كثيرة منذ النـــشأة الأولى لعلم النحو ، وامتدت قرونًا ، أبانت عن الفكر النحوي المتجدد، والحيـــاة التـــي يتمتع بها حتى عصرنا الحاضر .

ولا يخفى أن الحدّ النحوي له ارتباط كبير بالمصطلح ، فكلما وجد المصطلح وجد الحد ؛ وبينهما حركة دائمة لا تتوقف حتى عصرنا الحاضر ، ولا يمكن بيان مدلولات المصطلح إلا عن طريق الحد ، فهو الذي ينير دروبه ، ويوضح غاياته .

وقد آثرت أن أختار حدًّا واحدًا من بين هذا الكمّ الكبير من الحدود النحوية ، وهو حد الاسم ؛ ليكون المنطلق لتحليل هذا التطور ورسم معالمه ، ولو بـــشكل تقريبـــي ، وذلك لأمور منها :

- أن حدّ الاسم من الحدود التي لقيت عناية كبيرة من لدن النحويين ، بخلاف غيره من الحدود ، وقد تنوّعت تلك الحدود على مرّ تاريخ هذا العلم .
- أن هذا الحدّ يأتي في مقدمة الحدود النحوية ، ولذا يرسم كل عالم منهجه في الحدود من خلال التناول لهذا الحد ، ويقرر القواعد التي ينطلق منها في حدود .
- أنه يملك من الثراء ماجعل النحويون يخصونه بالعناية والاهتمام ، فقد زادت حـــدود

النحويين له عن سبعين حدًّا ، كما حكي ذلك أبو البركات الأنباري [1].

- كثرة المناقشات المستفيضة التي حصلت لهذا الحدّ في كتب النحويين ، وذلك من خلال المفاضلة بينها ، وبيان الصحيح منها والمعل .

وقد جعلت هذا البحث مكوّنًا من أربعة مباحث ، تناولت فيها مراحل تطور الحدّ النحوي ، مسبوقة بتمهيد ، تحدثت فيه عن معنى الحدّ وأسسه التي يقوم عليها ، وبعد هذه المباحث خاتمة ، توضّح أهم نتائج هذا البحث .

وسلكتُ في هذه المباحث منهجًا ، يقوم على رصد حدّ الاسم في جملة من كتب النحويين ، والتغيرات الطارئة عليه ، والرؤى التي استقرّت لدى النحويين في بيان حقيقته ، موضحًا خصائص كل مرحلة من تلك المراحل .

وآمل قبل الدخول في هذا البحث أن يكون إضاءة في الدرس النحوي ، ومفتاحًا لدراسات أخرى ، والله أسأل أن ينفع بما فيه ، وأن يسدد القول والعمل ، ويعفو عن الخطأ والزلل .

---

(1) انظر : أسرار العربية ص ٩-١٠ .

تَمْهيد

أولاً : الحدُّ لغة واصطلاحا :

أ – الحد في اللغة :

أصل الحدّ : المنع ، يقال : حدّني عن كذا وكذا ، إذا منعني عنه ، وبه سمّي السجان حدادًا ؛ لمنعه ، كأنه يمنع من الحركة [٢]، ويمنع من فيه أن يخرج [٣]، قال الشاعر :

يَقُولُ ليَ الحدّادُ وهو يقودني إلى السجنِ لاتجزع فمابك من بأس [٤]

ويقال : دون ذلك حَدَدٌ ، أي : منْع ، قال الشاعر :

لا تعبدون إلهًا غير خالفكم وإن دُعيتم فقولوا : دونه حَدَد [٥]

والحدّ : فصلُ ما بين كلِّ شيئين حدٌّ بينهما ، والحاجز بين الشيئين ، ومنتهى كلِّ شيء حدُّه [٦]. وتقول : حددتُ الدار أحدُّها حدًّا ، والتحديد مثله [٧].

وسمّي حدًّا ؛ لأنه يفصل بين الشيئين ، لئلا يختلط أحدهما بالآخر ، أو لئلا يعتدي أحدهما على الآخر ، وجمعه : حدود [٨].

والحدّ : تمييز الشيء عن الشيء ، وحدّ الشيء من غيره يحدّه حدًّا ، وحدّده : ميّزه [٩].

---

(٢) انظر : جمهرة اللغة ٩٥/١ ، والصحاح ٤٦٢/٢ (حدد) .
(٣) انظر : تهذيب اللغة ٤٢١/٣ .
(٤) من الطويل ، لقيس بن الخطيم ، في ديوانه ص ٢٣٤ . وهو في : الملاحن ص ٤٧ ، والصحاح ٤٦٢/٢ (حدد)، ولسان العرب ١٤٢/٣ (حدد) ، تاج العروس ٤١١/٤ (حدد) .
(٥) المصدر السابق . وينسب إلى زيد بن عمرو بن نفيل . انظر : لسان العرب ١٤٣/٣ (حدد) و تاج العروس ٤١١/٤ (حدد) .
(٦) انظر : العين ١٩/٢ ، والصحاح ٤٦٢/٢ ، ومعجم مقاييس اللغة ٤/٢ (حد) .
(٧) انظر : الصحاح ٤٦٢/٢ .
(٨) انظر : لسان العرب ١٤٠/٣ (حدد) ، والقاموس المحيط ص ٣٥٢ (حدد) .
(٩) انظر : تاج العروس ٤١١/٤ (حدد) .

ب – الحد في الاصطلاح :

اختلَفَ الناس في حدّ " الحدّ " ، فقيل : حدّ الشيء : هو حقيقته وذاته . وقيل : حدّ الشيء هو اللفظ المفسّر لمعناه على وجه يمنع ويجمع [١٠] .

فعند الإطلاق على نفس الشيء يكون حدّ الحدّ أنه حقيقة الشيء وذاته ، وعند الإطلاق الثاني يكون حدّ الحد أنه اللفظ الجامع المانع ، إلا أن الاصطلاح مختلف عند من أطلقه ، فعند من يقنع بتبديل اللفظ ، كقولك : الموجود هو الشيء ، والعلم هو المعرفة ، والحركة هي النقلة : هو تبديل اللفظ بما هو أوضح عند السائل على شرط أن يجمع ويمنع .

وعند من يقنع بالرسميات ، فإنه اللفظ الشارح للشيء بتعديد صفاته الذاتية، أو اللازمة ، على وجه يميزه عن غيره تمييزًا يطرد وينعكس .

وعند من لا يطلق اسم الحد إلا على الحقيقي ، فهو أنه القول الدال على ماهية الشيء ، ولا يحتاج في هذا إلى ذكر الطرد والعكس ؛ لأنه تبع للماهية بالضرورة ، ولا يحتاج إلى التعرّض للوازم والعوارض ، فإنها تدل على الماهية ، بل لا يدل على الماهية إلا الذاتيات [١١].

ويقول ابن سينا في ذلك : ((الحدّ قول دال على ماهية الشيء . ولا شكّ في أنه يكون مشتملاً على مقوماته أجمع ، ويكون لا محالة مركبًا من جنسه وفصله ؛ لأن مقوماته المشتركة هي جنسه ، والمقوم الخاص فصله)) [١٢].

ثانيًا : صعوبة الحدّ :

اُختُلِف في صعوبة الحد ، فقال ابن سينا : إنها في غاية الصعوبة ؛ لأنها تفتقر إلى معرفة الماهيات المختلفة تفصيلاً حتى يعلم القدر المشترك بين الأشياء المشتركة في شيء واحد في الماهية ، والقدر الذي به ينفصل كل واحد منها عن الأخرى . ووافقه ابن دقيق العيد ، وصنّف رسالة بذلك [١٣].

---

(١٠) انظر : المستصفى في علم الأصول ٦١/١ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٤ .
(١١) انظر : المستصفى ٦٣/١ .
(١٢) الإشارات والتنبيهات ٢٠٤/١-٢٠٥ .
(١٣) انظر : البحر المحيط في أصول الفقه ٩٤/١-٩٥ .

ويخالف أبو البركات البغدادي هذا الرأي ، ويرى أن الحدود هي غاية في السهولة ، معللاً ذلك بأنها حدود للأسماء ، والأسماء أسماء الأمور المعقولة [١٤].

ثالثاً : أقسام الحدّ :

الحدّ أربعة أقسام : جامع مانع ، ولا جامع ولا مانع ، وجامع غير مانع ، ومانع غير جامع .

فمثال الأول قولنا : الإنسان هو الحيوان الناطق . ومثال الثاني قولنا : الإنسان هو الحيوان الأبيض ، فهذا غير جامع ؛ لخروج الحبشة وغيرهم من السودان ، وغير مانع لدخول الإبل والغنم والخيل والطير الأبيض .ومثال الثالث قولنا :الإنسان هو الحيوان ، هذا جامع لجميع أفراد الإنسان ، وغير مانع لدخول الفرس وغيره في حدّه . ومثال الرابع قولنا :الإنسان هو الحيوان الرجل ، مانع ؛ لأنه لا يتناول هذا اللفظ إلا الإنسان ، وغير جامع لخروج النساء والصبيان وغيرهم منه .

وهذه الأربعة لا يصح فيها إلا الأول " الجامع المانع " ؛ لأن الحد أريد للبيان، وليس بيان الحقيقة بأن يترك بعضها لم يتناوله الحد .

ومعنى " جامع " مطّرد ، و " مانع " منعكس ، فالجامع المانع هو : المطرد المنعكس [١٥]. وهو شرط في صحة الحد [١٦].

رابعًا : قوانين الحد :

أفاض الغزالي في التفصيل فيها ، وهي عنده ترجع إلى قوانين ستة :

١ – أن الحد إنما يذكر جوابًا عن سؤال في المحاورات ، ولا يكون الحد جوابًا عن كل سؤال ، بل عن بعضه ، والسؤل طلب ، وله لا محالة مطلوب وصيغة .

٢ – أن الحاد ينبغي أن يكون بصيرًا بالفرق بين الصفات الذاتية واللازمة والعرضية، فأما الذاتي فهو كل داخل في ماهية الشيء وحقيقته دخولاً لا يتصور فهم المعنى دون

---

(١٤) انظر : المصدر السابق ٩٤/١ .
(١٥) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٧ .
(١٦) انظر : البحر المحيط في أصول الفقه ١٠٢/١ .

فهمه ، وذلك كاللونية للسواد ، والجسمية للفرس .وأما اللازم فما لا يفارق الذات ألبتة ، ولكن فهم الحقيقة والماهية غير موقوف عليه كوقوع الظل لشخص الفرس . وأما العارض هو ما ليس من ضرورته أن يلازم ، بل يتصور مفارقته إما سريعًا كحمرة الخجل ، أو بطيئاً كصفرة العين ، وربما لا يزول في الوجود كزرقة العين . ولا يورد في الحدّ إلا الذاتيات حتى يتصور بها كنه حقيقة الشيء وماهيته ، أي مايصلح أن يقال في جواب : ما هو ؟

٣ – أن ما وقع السؤال عن ماهيته وأردت أن تتخذّه حدًّا حقيقيًا ، فعليك فيه وظائف لا يكون الحد حقيقيًا إلا بها ، فإن تركتها سميناه رسميًا أو لفظيًا ، ويخرج عن كونه معربًا عن حقيقة الشيء .

أ – أن تجمع أجزاء الحد من الجنس والفصول .

ب – أن تذكر جميع ذاتياته .

ج – أنك إذا وجدت الجنس القريب فلا تذكر البعيد معه .

د – أن تحترز من الألفاظ الغريبة الوحشية والمجازية البعيدة والمشتركة المترددة .

٤ – أن الحد لا يحصل إلا بالبرهان .

٥ – أن مداخل الخلل في الحدود ثلاثة : إما من جهة الجنس كأن يؤخذ الفصل أو المحل أو الجزء أو ماكان موجودًا وليس بموجود الآن بدل الجنس ، أو يوضع النوع مكان الجنس .

وإما من جهة الفصل كأن يأخذ اللوازم والعَرَضيات في الاحتراز بدل الذاتيات ، وأن لا يورد جميع الفصول .

وإما من الأمور المشتركة كأن يحدّ الشيء بما هو أخفى منه ، أو بما هو مساوٍ له في الخفاء .

٦ – أن المعنى الذي لا تركيب فيه ألبتة لا يمكن حده إلا بطريق شرح اللفظ أو بطريق الرسم . وأما الحد الحقيقي فلا [١٧].

ويسمّى الحدّ حدًّا تامًا إن كان بالجنس والفصل القريبين ، وحدًّا ناقصًا إن كان بالفصل القريب وحده أو به والجنس البعيد [١٨].

خامسًا : الحدّ في نظر النحويين :

عني النحويون بوضع الضوابط للحدّ النحوي ، وقد اقتبسوا كثيرًا مما ذكره أهل المنطق في الحد ، ولذا يجد الباحث كلامًا منثورًا في أماكن متفرقة من كتبهم ، كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، ببيان خلل حدٍّ ما ، أو التأسيس لحدّ صالح بعيد عن النقض ، ونختار بعضًا مما قاله النحويون في كتبهم عن الحد ؛ لأنها أكثر من أن تحصى أو تكتب .

فهذا أبو البقاء العكبري يفرد كلامًا مطولاً عن الحد وماهيته ، فلابدّ للحدّ عند أبي البقاء من توفّر عدد من الأمور ؛ ليكون جامعاً مانعاً سالماً من النقض ، فيرى أنّ ((القصد من الحد : تمييز المحدود عمّا يشاركه [١٩]) ، وأنّ ((الحدود الحقيقيّة دالّة على ذات المحدود بها [٢٠])) ، وأنّ ((الحدّ الحقيقي لا يكون نفياً ؛ لأن الحد الحقيقي : ما أبان عن حقيقة المحدود ، والنفي لا يبين عن حقيقة المحدود [٢١])). ويورد في كتابه " التبيين " جملة من الأقوال في تبيين حدّ الحدّ شارحاً وموضحاً لها ، من ذلك قوله : ((ومنها اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء ، وهذا حد صحيح ؛ لأن الحدّ هو الكاشف عن حقيقة المحدود ، ويراد بالماهية : ما يقال في جواب: ماهو ؟ ، واحترزوا بقولهم " كمال الماهية " من أنّ بعض ما يدلّ على الحقيقة قد يحصل عن طريق الملازمة لا من طريق المطابقة ، مثاله : أن تقول : حدُّ الإنسان هو الناطق . فلفظ الحدّ يكشف عن

---

(١٧) انظر : المستصفى من علم الأصول ١/٤٨-٦١ .
(١٨) انظر : الرسالة الشمسية ص ٧٩ .
(١٩) اللباب ١/٤٥ .
(٢٠) اللباب ١/٥٠ .
(٢١) اللباب ١/٧١ .

حقيقة النطق ، ولا يدل على جنس المحدود ، وإن كان لا ناطق إلا الإنسان ، ولكن ذلك معلوم من جهة الملازمة، لا من جهة دلالة اللفظ ، ومثاله من النحو قولهم : المصدر يدل على زمان مجهول ، وليس كذلك ، فإن لفظ المصدر لا يدلُّ على زمان البتة ، وإنما الزمان من ملازماته ، فلا يدخل في حده ، ولو دخل ذلك في الحد لَوَجب أن يُقال : الرجل والفرس يدلان على الزمان والمكان ، إذ لا يتصور انفكاكه عنهما))[٢٢] .

ويفرد ابن فلاح اليمني (٦٨٠ هـ) مبحثاً خاصًا في كتابه " المغنى في النحو " عن الحد ، تحدّث فيه عن تعريف الحد ، وأقسامه(حدّ تام وناقص ،ورسم تام وناقص) ، فالحد التام هو ما كان مشتملاً على الجنس والفصل كالإنسان هو الحيوان الناطق ، والناقص ما كان بالفصل فقط كالإنسان هو الناطق، والرسم التام ما كان بالجنس والخاصة كالإنسان هو الحيوان الضاحك ، والناقص ماكان بالخاصة فقط كالإنسان هو الضاحك .

ثم قال : ((إذا عرفت هذا ، فانظر في حدود النحويين ، فإن كان تعريفًا للشيء بما هو داخل في حقيقته ، فهو حدّ ، وإن كان تعريفًا له بأمر خارج عن حقيقته فهو رسم . وحد الاسم شامل لجميع آحاده ، ولذلك يطرد وينعكس ، وأما خاصته فإنها تُعرّفه بأمر خارج عن حقيقته فيطرد ولا ينعكس)) [٢٣].

ويرى ابن هشام الأنصاري أن السبيل إلى الحد ((أن تبدأ بالمحدود ، ثم يؤتى بالجنس ، وهو اللفظ الدال على جوهر المحدود دلالة عامة ، ولا يتصور أن يكون إلا واحدًا والقريب منه أولى من البعيد ؛ لأن فيه إخلالاً ببعض الذاتيات ، ثم يؤتى بالفصل ، وهو اللفظ الدال على جوهر المحدود دلالة خاصة ، ويكون واحدًا فأكثر بحسب الحاجة)) [٢٤].

---

(٢٢) التبيين ص ١٢٣ .
(٢٣) المغني في النحو ٨٦/١ .
(٢٤) شرح اللمحة البدرية ١٥٣/١ .

ويرى أن للحد الحقيقي شرطين هما : ((الاطّراد : وهو أنه كلما وُجِدَ ، وُجِدَ المحدود . والانعكاس : وهو أنه كلّما انتفى ، انتفى ، مثال ذلك قولك : الإنسان حيوان ناطق ، فكلّما وجد الحيوان الناطق وُجِدَ الإنسان ، وكلما انتفى الحيوان الناطق انتفى الإنسان .ومن ثَمَّ سمّي حداً ؛ لأنه يمنع المحدود من الخروج عنه ، وغيره من الدخول والسبحان فيه)) (٢٥).

ويفرّق بين الحد والعلامة بقوله : ((الحد يلزمه أمران : الاطّراد والانعكاس. والعلامة يلزمها أمر واحد منهما : وهو الاطراد خاصة دون الانعكاس ، وذلك كقولك : الإنسان كاتب بالفعل ، فإنه كلما وُجِدَ الكاتب بالفعل وجد الإنسان ، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان)) (٢٦).

المبحث الأول

مرحلة التأسيس

يعدّ أول نصّ ورد إلينا في تحديد مدلول الاسم وحقيقته ، هو ما أورده المؤرخون في حديثهم عن واضع علم النحو بأنّ عليّ بن أبي طالب ألقى رقعة على أبي الأسود الدؤلي مكتوبًا فيها : ((الكلام كله : اسم وفعل وحرف ، فالاسم : ما أنبأ عن المسمى)) (٢٧).

وهذا التحديد للاسم وغيره من المصطلحات التي وردت في الوثيقة كانت محل نقد من المعاصرين ؛ لما اشتملت عليه من تصورات عن طبيعة النحو تسبق تلك المصنفات النحوية التي جاءت بعد ذلك ، وبخاصة كتاب سيبويه الذي يعدّ أول مؤلف نحويّ وصل إلينا كما سيأتي الحديث عن ذلك ، لذا نجد أحمد أمين يقول عن تلك الوثيقة : ((وكل هذا حديث خرافة ، فطبيعة زمن علي وأبي الأسود تأبى هذه التعاريف وهذه التقاسيم الفلسفية ، والعلم الذي ورد إلينا من هذا العصر في كل فرع علم يتناسب مع الفطرة ،

---

(٢٥) شرح اللمحة البدرية١/١٥٤ .
(٢٦) شرح اللمحة البدرية١/١٦٧ .
(٢٧) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ١٨ ، وإنباه الرواة عن أنباه النحاة ١/٣٩ ، ومعجم الأدباء ٤/١٨١٣ .

ليس فيه تعريف أو تقسيم ، إنما هو تفسير آية أو جمع لأحاديث ليس فيها تبويب ولا ترتيب ، فأما التعريف وأما التقسيم المنطقي فليس في شيء مما صح نقله عن عصر عليّ وأبي الأسود ، وأخشى أن يكون ذلك من وضع بعض الشيعة الذين أرادوا أن ينسبوا كل شيء إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأتباعه)) [٢٨] .

والتسليم بهذا التعريف يصطدم – كما يقول الدكتور علي أبو المكارم – بظاهرتين متناقضتين : الأولى : أن النحو قد نشأ متطورا حتى إنه ليناقش في مرحلة نشأته ظواهر بالغة الدقة ، وقضايا غاية في التفصيل . والثانية : أن يفضي إلى الجمود بعد هذا التطور ، ويعطي دلالة على أنه لم يضف شيء جديد بعد ذلك .

وهذا بنظره مرفوض ؛ لأنه ضد منطق التطور الطبيعي ، وأن التناول التفصيلي لتلك الأمور يتطلب قدرة على التجريد والتقعيد ، وهما أمران لم يتحققا في تلك الفترة من نشأة النحو .

يضاف إلى ذلك أن تلك النصوص جاءت في مرحلة متأخرة من التصنيف حيث القرن السادس وما بعده ، ما يدعو إلى التحفظ تجاهها [٢٩].

ومن خلال كتاب سيبويه (١٨٠ هـ) يمكن أن نجلّي بداية الحدود النحوية وصورتها التي ظهرت عليها في أول المصنفات التأليفية المشاهدة ، وذلك بتحليل صورة الحد لدى سيبويه ، وهل كان لها وجود أم لا ؟

إن سيبويه في كتابه لم يول الحدود النحوية عناية تذكر ؛ ويرجع ذلك في نظرنا إلى عدم اكتمال نضوج المصطلح النحوي ، وإن كان سيبويه يدرك وظائفه ، إلا إن المصطلح بصورته التي وصل إليها في قرون تالية لسيبويه اختصرت تلك المطولات التي كان سيبويه يترجم بها أبوابه النحوية ، حيث إن سيبويه ربط بين المصطلح ووظائفه ودوره في الجملة .

---

(٢٨) ضحى الإسلام ٢٨٥/٢ .

(٢٩) انظر : تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني ص ٧٣-٧٤ ، والمدخل إلى دراسة النحو العربي ٩١/١ .

إننا حين ندلف إلى كتاب سيبويه في تجلية حدّ الاسم عنده ، نلحظ أن في حديثه عن أقسام الكلم ترك حدّ الاسم دون إيضاح كما هو حال الفعل والحرف اللذين نالا الإيضاح والبيان ، فهو يقول في باب علم ما الكلم من العربية : ((فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط . وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع)) (٣٠).

ولقد كان نص سيبويه هذا محل تحليل لدى النحويين من بعد ، فبعضهم رأى أن سيبويه تركه ؛ لكونه أمرا غير مشكل ، يقول الزجاجي : ((وأما سيبويه فلم يحد الاسم حدا يفصله عن غيره ، ولكن مثّله فقال : والاسم : رجل وفرس . فقال أصحابه : ترك تحديده ظنًّا منه أنه غير مشكل ، وحدّ الفعل؛ لأنه عنده أصعب من الاسم)) (٣١).

ورأى آخرون أن عدم تحديد سيبويه للاسم دليل على أنه لا حدّ له ، قال أبو البركات الأنباري : ((ومنهم من قال : لا حدّ له ، ولهذا لم يحده سيبويه ، وإنما اكتفى فيه بالمثال ، فقال : الاسم : رجل وفرس)) (٣٢).

ويرى ابن السيد البطليوسي أن ترك سيبويه الحدّ هو حد ، يقول : ((وأما سيبويه فإنه حدد الفعل والحرف ، ولم يحدد الاسم ، وكأنه جعل تعريته من حد الفعل وحد الحرف حدًّا له ، وكأنه رأى ما في تحديده من الإشكال الذي يوجب اضطراب كلام العلماء فيه)) (٣٣) .

ويوافقه الصفار قائلا : ((وقوله : فالاسم : رجل وفرس ، لم يتعرض هنا لحدّ الاسم ، وسبب ذلك : أن الكلم منحصر في الثلاثة كما تقدم، فأما الحرف فقد حصره في باب : عدة مايكون عليه الكلم ، فلم يحتج إلى حدّه ، وإنما يُحدّ الشيء ؛ لامتناع الحصر فيه ، فإذا انحصر فلا ينبغي أن يُحَدَّ . وأما الفعل فقد حدّه بما تقف عليه ، فلما حصر

(٣٠) الكتاب ١٢/١ .
(٣١) الإيضاح في علل النحو ص ٤٩ .
(٣٢) أسرار العربية ص ١٠ .
(٣٣) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٦٥-٦٦ .

الفعل حدًّا ، والحرف حدًّا ، كان ترك حدّ الاسم حدًّا)) [٣٤]. وبهذا – أيضًا – علل ابن يعيش [٣٥].

ويتساءل السهيلي عن ترك سيبويه الحد ، ويجيب عن ذلك : ((فإن قيل : ما بال سيبويه قد حدّ الفعل والحرف ولم يحدّ الاسم حين قال : فالاسم زيد وعمرو؟ فالجواب : أن الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو من كلام العرب ، فلم يحتج إلى تبيينه بحدّ ولا رسم)) [٣٦].

ومع تنوع هذه التفسيرات لنص سيبويه يمكن القول بأن إغفال سيبويه لحدّ الاسم هو عائد لرؤية سيبويه بأن الاسم بلغ درجة من الوضوح كبيرة بحيث لا يعتريه الشك والريب ، بخلاف قسيميه الفعل والحرف .

وقد أورد ابن فارس في حديثه عن حدّ الاسم ((أن ناسًا حكوا عنه [أي : سيبويه]: أن الاسم هو المحدّث عنه)) [٣٧] . ثم قال : ((وسمعت أبا عبدالله بن محمد بن داود الفقيه يقول : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول : مذهب سيبويه أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلا . قال : وذاك أن سيبويه قال : ألا ترى أنك لو قلت : إن يضرب يأتينا ، وأشباه ذلك، لم يكن كلامًا ، كما تقول : إنّ ضاربك يأتينا)) [٣٨].

وما ذكره ابن فارس لا يعدو أن يكون تفسيرا لأقوال سيبويه في كتابه دون أن يصرح بتلك الحدود ، فهي نوع من التحليل والفهم لما قاله .

ويحكى عن الكسائي (١٨٩ هـ) أنه حدّ الاسم بقوله : ((الاسم : ما وصف)) [٣٩].

ونقل عن الفراء (٢٠٧ هـ) أنه قال في حد الاسم : ((الاسم : ما احتمل التنوين ، أو الإضافة ، أو الألف واللام)) [٤٠].

---

(٣٤) شرح الكتاب ١/ ٢١٧ .
(٣٥) انظر : شرح المفصل ١/ ٢٢ .
(٣٦) نتائج الفكر ص ٦٤ .
(٣٧) الصاحبي ص ٨٩ .
(٣٨) الصاحبي ص ٨٩ .
(٣٩) الصاحبي ص ٩٠ .
(٤٠) المصدر السابق ص ٩٠ .

ويرى هشام الضرير (٢٠٩ هـ) أن الاسم هو ((ما دخل عليه حرف من حروف الخفض . وله قول آخر : إن الاسم ما نودي)) [٤١].

وحدّ الأخفش الأوسط (٢١٥ هـ) الاسم بقوله : ((الاسم : ما جاز فيه نفعني وضرّني)) [٤٢] .

ويحكى أن أبا عبدالله الطوال (٢٤٣ هـ) قال فيه : ((الاسم ما اعتورته المعاني ، وانتسبت إليه الأوصاف)) [٤٣].

ويقول الرياشي(٢٥٧ هـ) :((الاسم : ما يضمر فيه . أي : ما يكون خبرًا)) [٤٤].

ويقرب من سيبويه في طبيعة الحدود المبردُ (٢٨٥ هـ) ، مع أنه قدّم حدًّا للاسم حيث قال : ((أما الأسماء فما كان واقعا على معنى ، نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك . وتعتبر الأسماء بواحدة : كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر ، فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم)) [٤٥].

وأهم ما يميز هذه المرحلة هي قلة الاعتناء بالحد النحوي ، وقرب حدودها من طبيعة التأليف ، والبعد عن الصورة المنطقية التي مازجت الحدود في مراحل لاحقة ، وهي تصف في غالبها الخصائص التي يتحلى بها الاسم عن ما عداه من أقسام الكلم .

وقد يكون الأمر عائدًا إلى أن علماء هذه المرحلة كانوا حديثي العهد بالمنطق والفلسفة ، أو أن الترجمة لم تأخذ أبعادها بشكل كافٍ ، حتى يتم التفاعل معها بشكل يؤثر على القضايا النحوية .

---

(٤١) الصاحبي ص ٩٠ .
(٤٢) الإيضاح في علل النحو ص ٤٩ .
(٤٣) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ٦٢ .
(٤٤) المصدر السابق ص ٦٢ .
(٤٥) المقتضب ٣/١ .

المبحث الثاني
مرحلة النمو

وهذه المرحلة بدأ فيها الحدّ يأخذ بعدا آخر من العناية والاهتمام به وبجوانبه، ويمكن القول أن ابن السراج من أوائل من يمثلون هذه المرحلة ، فهو يقول في حدّ الاسم : ((الاسم : ما دلّ على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص فالشخص نحو : رجل، وفرس ، وحجر ، وبلد ، وعمر ، وبكر . وأما ما كان غير شخص فنحو : الضرب، والأكل ، والظن ، والعلم ، واليوم ، والليلة ، والساعة)) [٤٦].

ثم يورد ابن السراج تعليلا لما أورده في حدّه ، فيقول : ((وإنما قلت : " ما دلّ على معنى مفرد " لا فرق بينه وبين الفعل ، إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماضٍ ، وإما حاضر ، وإما مستقبل)) [٤٧]. ثم يوضّح الفرق بين الفعل والاسم حتى يصل إلى حقيقة مفادها : ((فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها ، منها أن يقال : إن الاسم ما جاز أن يُخبر عنه ، نحو قولك : عمرو منطلق ، وقام بكر)) [٤٨].

وقد بدأت في هذه المرحلة المحاولات الجادة في وضع تصور للحد ، وكانت مختلفة من عالم لآخر ، وتنوّعت التصورات حسب الرؤية الخاصة ، وطبيعة المصنف الذي تناول الحد ، فالكتاب التعليمي مختلف عن غيره من المطولات والشروح والكتب التي تصنّف للخاصة في طريقة إيراد الحد ، ويتمثل هذا في ما فعله أبو القاسم الزجاجي (٣٤٠ هـ) ، إذ نراه في كتاب الجمل يحدّ الاسم بقوله : ((الاسم : ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ، نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك)) [٤٩].

وفي كتاب الإيضاح في علل النحو يناقش حدّ الاسم بمزيد من الإيضاح والتعليل وبيان الأدلة على ما ذهب إليه ، بل ومناقشة بعض الحدود المخالفة له ، فهو

---

(٤٦) الأصول ٣٦/١ .
(٤٧) الأصول ٣٦/١ .
(٤٨) الأصول ٣٧/١ .
(٤٩) الجمل ص ١ .

يقول : ((الاسم في كلام العرب : ما كان فاعلا أو مفعولا ، أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به)) (٥٠).

وهو قريب مما ذكره في الجمل ، إلا أن الزجاجي لم يكتف بهذا ، بل أبان عن حقيقة هذا الحد وموافقته للأقيسة النحوية ودلالاتها ، فهو يعلق بعد هذا الحد بقوله : ((هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم ألبتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم ، وإنما قلنا في كلام العرب ؛ لأنا لـه نقـصد ، وعليـه نـتكلم ، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدًّا خارجًا عن أوضاع النحو، فقـالوا : الاسـم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان . وليس هـذا مـن ألفـاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين ، وإن كان قد تعلّق به جماعة من النحويين ، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومـذهبهم ؛ لأن غرضـهم غيـر غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ؛ لأنـه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقترنة بزمان ، نحو : إن ولكن ، وما أشبه ذلك)) (٥١).

وهذا النص يوضّح لنا بداية الصراع بين النحو – الذي تأسس علـى الطبيعـة الخالية من المنطق – والنحو الذي يراد منه أن يبنى على قواعد منطقية ، فالزجـاجي يرفض أن يكون للمنطق مدخل في صياغة الحد النحوي ؛ لما يرى من الفـروق فـي المغزى والأغراض بين النحويين والمنطقيين ، مع العلم أن هذا الحدّ الذي تناوله بالنقد حتى وصل إلى نتيجة مفادها الرفض لهذا الحد ، هو مما ينسب إلى أبي إسحاق الزجاج (٣١١ هـ) ، يقول ابن فارس (٣٩٥ هـ) : ((سمعت أبا بكر محمد بـن أحمـد البصير وأبا محمد سلْم بن الحسن يقولان : سُئل الزجاج عن حدّ الاسم فقال : صـوت مقطّع مفهوم دالّ على معنى غير دالّ على زمان ولا مكان)) (٥٢) .

---

(٥٠) الإيضاح في علل النحو ص ٤٨ .
(٥١) المصدر السابق ص ٤٨ .
(٥٢) الصاحبي ص ٩٢ .

ويرفض الزجاجي أيضًا كل حدّ تأثر بعلوم المنطق أو كان لها ارتباط بوجه ما ، فهو يقول عن حدٍّ آخر للاسم : ((وقال آخرون : الاسم : صوت موضوع دال باتفاق على معنى بلا زمان ، ولا يدلّ جزؤه على شيء من معناه . وهذا أيضًا من كلام القوم ، وإن كانت فيه هذه الزيادة اليسيرة ، وقد مضى القول فيه)) [٥٣].

ويمثّل كتاب الإيضاح في علل النحو بداية النقد للحدود النحوية ومحاولة التمحيص فيها ، والتي نضجت في مرحلة لاحقة ، فالزجاجي في الكتاب يحاول أن يؤكد على صحة ما ذهب إليه في حد الاسم من خلال القيام بعرض للحدود التي سبقت عهده ، فسيبويه ترك الحد دون أن يفصله عن أخواته من فروع الكلم ، واكتفى بالحد ؛ لكونه غير مشكل – كما يقول أصحابه – على حد قول الزجاجي [٥٤] ، وهو تعليل – فيما يبدو – يلقى استحسانا لديه ، ولذا اكتفى بهذا التفسير عن إغفال سيبويه له .

لكن نجد وقفة مختلفة مع من جاء بعد سيبويه من النحويين في حدّهم الاسم، فحدّ الأخفش (٢١٥ هـ) السابق ذكره يراه الزجاجي فاسدًا ، يقول : ((وفساد هذا الحد بيّن ؛ لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار ، نحو : كيف وأين ومتى وأنّى وأيّان ...)) [٥٥] .

ويرى أن ما حدّ به ابن السراج (٣١٦ هـ) للاسم ((حد غير صحيح ؛ لأن قوله : الاسم ما دل على معنى ، يلزم منه أن يكون ما دلّ من حروف المعاني على معنى واحد اسمًا، نحو : أن ولم وما أشبهه ...)) [٥٦].

وعن حدّ ابن كيسان (٢٩٩ هـ) الذي ارتضاه عن بعض النحويين بأن ((الأسماء ما أبانت عن الأشخاص)) ، يقول : ((عوار هذا الحد أظهر من أن نكثر الكلام فيه ؛ لأن من الأسماء مالا يقع على الأشخاص ، وهي المصادر كلها)) [٥٧] .

([٥٣]) الإيضاح في علل النحو ص ٤٩ .
([٥٤]) انظر : الإيضاح في علل النحو ص ٤٩ .
([٥٥]) انظر : الإيضاح في علل النحو ص ٤٩ .
([٥٦]) الإيضاح في علل النحو ص ٥٠ .
([٥٧]) المصدر السابق ص ٥٠ .

ويؤكد الزجاجي (٣٤٠ هـ) ما قلناه سابقا عن مرحلة التأسيس التي جاءت متوافقة مع النشأة والطبيعة النحوية السلسة دون الخوض في فلسفة الحد ، وذلك من خلال تعليقه على حدّ المبرد بقوله : ((وليس غرض أبي العباس هاهنا تحديد الاسم على الحقيقة ، وإنما قصد التقريب على المبتدئ)) [٥٨] .

ومع هذه الرؤى والانتقادات التي وجهها الزجاجي لمن سبقه في حد الاسم لم تجعل من حده الذي قدمه محل أخذٍ من النحويين بعده ، بل تنوعت ونمت على صور أخرى مخالفة لما ذكره .

ويأتي أبو سعيد السيرافيّ (٣٦٨ هـ) – وهو من عُني بشرح كتاب سيبويه بشكل موسّع – ليضع حدًّا للاسم يختلف عن سابقيه من حيث سبك حدّ الاسم ؛ ليكون له قيمة فيمن جاء بعده من النحويين ، فهو يقول عن سيبويه : ((وأما الاسم فإن سيبويه لم يحده بحد ينفصل به عن غيره ، وينماز من الفعل والحرف، وذكر منه مثالاً اكتفى به عن غيره ، فقال : الاسم رجل وفرس)) [٥٩].

ثم يفترض سؤالا عن ماهية هذا الاسم ، ويجيب عنه قائلا : ((إن سأل سائل عن حدّ الاسم ، فإن الجواب في ذلك أن يقال : كل شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل ، من مضيّ أو غير فهو اسم . فهذا الحدّ الذي لا يخرج منه اسم ألبتة ، ولا يدخل فيه غير اسم)) [٦٠].

وجملة أبي سعيد الأخيرة فيها دلالة على الحركة المصطلحية الدائرة في عصره، وهي البحث عن دلائل هذه المصطلحات التي نضجت واستوت على سوقها ، وبيان الخصائص والدلالات لها على نحو يبيّن مقتضياتها ، ويميزها عن غيرها من المصطلحات .

---

(٥٨) الإيضاح في علل النحو ص ٥١ .
(٥٩) شرح الكتاب ٥٣/١ .
(٦٠) شرح الكتاب ٥٣/١ .

وهذا أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ) في "التعليقة على كتاب سيبويه" يحاول الجمع بين تلك الحدود التي مرّت به دون الإشارة إلى أصحابها ، لكنه يحاول أن يغوص في أعماق المتشابهات التي قد يتمّ إيرادها على ما يحدّ به الاسم ، فيقول شارحا لكلام سيبويه : ((الاسم المطلق : ما دلّ على معنى ، وجاز الإخبار عنه ، كالنكرات التي هي أسماء الأنواع وما اشتق منها من الصفات ، كضاربٍ وحسنٍ، ونُقِل فعُلِّق على شخص بعينه ، مثل : أسد وزيد ، إذا سميت بهما شخصا بعينه ، فهذه الأسماء تدلّ على معان ، ويجوز الإخبار عنها ، وهي الأسماء المطلقة التي لا يقال فيها : اسم مشابه لحرف ، ومما يبينها أن تقول فيها : هي التي يعتَقِب عليها التعريف بعد التنكير ، فلا تكون معرفة أبدًا ، ولا نكرة أبدًا ...)) [٦١] .

ويؤكد هذا المفهوم للحد في إيضاحه بقوله : ((ما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم)) [٦٢] .

وابن الوراق (٣٨١ هـ) يتخذ من حدّ أبي سعيد السيرافي حدّا للاسم دون أن يشير إليه ، يقول : ((واعلم أن للاسم حدًّا وخواصّ ، فحده : كلّ ما دلّ على معنى مفرد تحته ، غير مقترن بزمان محصّل ، فهو اسم ، كقوله : رجل وفرس، وما أشبه ذلك ، ألا ترى أن هذه اللفظة دالة على شخص مجرّد من شيء سواه)) [٦٣].

ويأخذ الرماني (٣٨٤ هـ) بهذا الحد ، وهو من عُني بالمنطق ، في شرحه لكتاب سيبويه ، يقول : ((الاسم : كلمة تدلّ على معنى غير مختص زمان)) [٦٤] .

ويعلل ترك سيبويه لحد الاسم بقوله : ((وحد سيبويه الفعل دون الاسم ؛ لأن الفعل أحقّ بالحدّ ، من أجل أنه منقول عن أصله في اللغة إلى صناعة النحو للحاجة إلى

---

(٦١) التعليقة على كتاب سيبويه ١٣/١-١٤ .
(٦٢) الإيضاح العضدي ص ٩ .
(٦٣) علل النحو ص ١٣٩ .
(٦٤) شرح الكتاب ١٠٧/١ . وانظر : الحدود للرماني ص ٦٧ .

ذلك ، إذ أصله في اللغة : وجود الشيء بعد أن لم يكن موجودا . ثم نُقل إلى : كلمة تدلّ على حدث مختص بزمن)) [٦٥] .

وحين ننظر في حد ابن جني (٣٩٢ هـ) للاسم ، نرى أنه يؤكد ما قلناه سابقا بأن حدّ الاسم يختلف حسب مقصد المؤلف في تصنيفه ، فثمة فرق أن يكون تعليميًا أو غير ذلك ، يقول ابن جني : ((الاسم : ما حسن فيه حرف من حروف الجرّ أو كان عبارة عن شخص)) [٦٦].

وهو بهذا الحد يذهب مذهب المبرد في حدّه للاسم ، وهو من قال عنه الزجاجي : ((وليس غرض أبي العباس هاهنا تحديد الاسم على الحقيقة ، وإنما قصد التقريب على المبتدئ)) [٦٧] . ويقول أيضًا : ((وقد أخذ على المبرد أيضًا في هذا الحد قوله : ما دخل عليه حرف خفض ، فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم . وقيل : إن من الأسماء مالا تدخل عليه حروف الخفض ، نحو : كيف ، وصه ، ومه، وما أشبه ذلك)) [٦٨] .

ويعتمد الصيمري – وهو أحد علماء القرن الرابع – ما قال به السيرافي في حد الاسم دون تغيير يذكر [٦٩].

وفي هذه المرحلة التي بدأت فيها النزعة المنطقية تغزو علم النحو بشكل عام والحدود بشكل خاص ، وإن لم تكن قد تعمقت فيه بصورة كبيرة ، إلا أن القارئ في التراث النحوي يجد أن النحويين مختلفون في الأخذ بها ، فالزجاجي – كما مر بنا – كان رافضًا لما يراه المنطقيون في حدّ الاسم ؛ بحجة أن الأغراض بين النحويين والمنطقيين مختلفة ، والمغزى غير المغزى [٧٠] .

---

(٦٥) شرح الكتاب ١٠٨/١ .
(٦٦) اللمع ٤٥-٤٦ .
(٦٧) الإيضاح في علل النحو ص ٥١ .
(٦٨) الإيضاح في علل النحو ص ٥١ .
(٦٩) انظر : التبصرة والتذكرة ٧٤/١ .
(٧٠) انظر : الإيضاح في علل النحو ص ٤٨ .

لكن الأمر مختلف عند عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) إذ نجد هذا الأثر في شرحه إيضاح أبي علي الفارسي ، فنراه يقول معلقًا على حدّ أبي علي : ((وإذا تقرر هذا علمت أن قوله : فما جاز الإخبار عنه ، وصف للاسم ، وليس بحدٍّ ؛ لأنك تقدر على طرده، وهو أن تقول : كلّ ما صحّ الإخبار عنه فهو اسم ، ولا تقدر على عكسه ، وهو أن تقول : كل ما لم يصح الإخبار عنه فليس باسم ، لما ذكرنا من أنّ نحو : كيف وأين ، اسم ، والإخبار عنه مع ذلك ممتنع . والحدُّ يجب أن يكون مطردًا ومنعكسًا)) [٧١].

ويلحظ أن هذه المرحلة كانت أشد عناية بالحدود ، وإن لم تكن قد شملت كل الحدود النحوية ، ويبدو أن أسباب هذه العناية وضوح المصطلحات النحوية ، فلم يعد التعريف بالأبواب كما هو عند سيبويه والمبرد .

ومما يميز هذه المرحلة أن الحدّ بدأ يأخذ حقه من التحليل والتفسير ، وإن كان بشكل محدود عند بعض النحويين ، ويمكننا – في ضوء ذلك – تحديد خصائص هذه المرحلة بما يلي :

١ – بداية الوعي بتحديد المصطلحات النحوية ، وذلك من خلال الحديث عن دلالاتها بواسطة الحد النحوي .

٢ – أن اتجاهات الحد كانت مختلفة ، فمنها ما يجعل خواص المصطلح هي الحد الذي يوضح مدلوله ، ومنها ما يعنى برسم الصورة الذهنية التي ينبغي الحكم فيها على الاسم دون سواه .

٣ – بداية الأثر المنطقي على الحد النحوي ، ورغم أنه لم يكن متعمقا بصورة كبيرة ، فإن تأثيره بات واضحًا في آراء بعض النحويين .

٤ – أن المصنفات حول حد الاسم اختلف حسب غاية المؤلف لها ، فما كان منها تعليميًا كان أقرب إلى السلاسة والسهولة ، وما كان غير ذلك شابه الغموض والتعقيد .

([٧١]) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٠/١ .

المبحث الثالث

مرحلة النضج

ولا نعني بالنضج أن الحدود خلت من الهنات والضعف أحيانًا ، لكن نجد أن صورة الحد باتت أكثر وضوحا ، وربما كانت أكثر فلسفة ، جاعلة المنطق أساسًا في الحكم على صوابها .

بل أصبحت الحدود تنقسم إلى قسمين : منها ما هو مقبول ، ومنها ما هو محل نقد أو رفض ، وأضحى الحد أكثر عرضة للنقد والتمحيص ، وبخاصة إذا علمنا أن الاسم من أكثر المصطلحات التي وضع لها النحويون حدًّا .

ولقد ترجم الدينوري (٤٩٠ هـ) هذا النضج ، وبيان درجة الرضا عن الحدود النحوية ، بقوله : ((فصل : الحدود المرضية لهذه الأقسام الثلاثة عند شيوخنا – رحمهم الله – هي أن الاسم : كلمة تدلّ على معنى غير مقترن بزمان محصل في أصل موضوعها)) [٧٢]. وهذا الحدّ هو قريب الشبه بما ذكره أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب .

ويتضح هذا النضج في الحد النحوي بما نسجه ابن السيد البطليوسي (٥٢١ هـ) ، في تعليقه على حد الاسم عند أبي القاسم الزجاجي في كتابه الجمل ، إذ أبان عن الحدّ الحقيقي ، واتخذ من الصورة المنطقية ما ينبغي أن تكون هي المرجح للحد النحوي ، ولذا نراه يستعرض في أثناء حديثه عن حدّ الزجاجي أكثر من خمسة عشر حدًّا ، مبينًا ابتداءً أسس الحدّ ، ومناقشًا تلك الحدود السابقة في ضوء ما وصلت إليه رؤيته في الحد ، فهو يقول عن حد ما أورده الزجاجي : ((كلها خارجة عن هذا التحديد ، ومثل هذا لا يسمّى حدًّا ، وإنما يسمى رسمًا ؛ لأن الحدّ إنما هو قول وجيز ، يستغرق المحدود ، ويحيط به ، ولذلك سماه المتكلمون : الجامع المانع ، أرادوا بقولهم : الجامع

([٧٢]) ثمار الصناعة ص ١٤٠ .

أنه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء ، وأرادوا بقولهم : المانع ، أنه يمنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه ، أو يخرج منه شيء هو منه)) (٧٣).

ومن هذا المنطلق الذي يسير عليه ابن السيد في تحديد معالم الحد النحوي يرى أنّ ((جميع ما ذكروه من هذه الأقوال لا يصح أن يكون حدًّا للاسم ، وإنما هو رسم وتقريب ؛ لأن شرط الحد أن يستغرق المحدود كما ذكرنا ، وهذه الأقوال كلها لا تستغرقه إلا إن بعضها أقرب للتحديد من بعض)) (٧٤).

وبعد تحليل ومناقشة يرى أن أقرب حدٍّ حُدَّ به الاسم هو ما قاله أبو سعيد السيرافي (٧٥).

ثم يؤسس لحدٍّ منطقي ، مع بيان لما يخرجه الحد في كل جزء من أجزائه ، فيقول : ((وأشبه الأقوال بأن يكون حدًا أن يقال : الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد ، غير مقترن بزمان محصّل ، يمكن أن يفهم بنفسه ؛ لأن حكم الحد أن يكون مركبًا من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره ، ومن فصوله التي ينفصل بها عن كل ما يقع تحته ذلك الجنس . فقولنا : كلمة ، لفظة تجمع الاسم والفعل والحرف ، فهي كالجنس هنا . وقولنا : تدل على معنى في نفسها ، فصل يخلّص الاسم من الحرف . وقولنا : على معنى غير مقترن بزمان محصل ، فصل يخلص الاسم من الفعل . واشترط فيه الإفراد ؛ لئلا يلتبس بالجمل)) (٧٦).

والمتأمل فيما جمعه ابن السيد من أقوال علماء النحو في حدّ الاسم ، وما قاله المناطقة في تحديده ، يبيّن مدى النضج الذي وصل إليه الحدّ ، ليس في سرد تلك الحدود وجمعها ، بل في مناقشتها وتحليلها على معيار منطقي ، متخذًا الترجيح والاختيار في ضوء ما انتهى إليه فكره في الصورة التي يجب أن يكون عليها الحد ؛ حتى يكون جامعًا مانعًا .

---

(٧٣) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ٦٠ .
(٧٤) المصدر السابق ص ٦٠ .
(٧٥) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ٦٣ .
(٧٦) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ٦٤ .

ونجد الزمخشري (٥٣٨ هـ) يتبع أبا سعيد السيرافي في حدّه الاسم في كتابه المفصل [٧٧] .

ويبين ابن الخشاب (٥٦٧ هـ) هذا الخوض حول حد الاسم ، وكيف أن العقول تناولته بجميع جوانبه وألفاظه ، ما يدلّ على أن هذه المرحلة أضحى فيه الحدّ في أعلى درجة من جودة السبك ، ومطابقة للأصول والضوابط التي ينبغي أن يكون عليها أي حدّ ، وبدأ ما يعرف بمحترزات الحد ، ببيان المشترك والخواص في الحد ، يقول ابن الخشاب : ((وأما حدّه فقد أطال الناس فيه وأكثروا ، وأقرب ما حدّوه به إلى الصحة عند تحقيق النظر قول من قال : الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل . فقولهم : لفظ ، هو جنس للاسم ، قريب منه ، وهكذا يجب أن يوضع في أول الحدّ جنس المحدود الأقرب ، ثم يؤتى من بعده بالفصول التي تميز المحدود من الأنواع المشاركة له في جنسه . وقولهم : دال على معنى في نفسه : فصل يميّز الاسم من الحرف ؛ لأن الحرف يدلّ على معنى لكن في غيره . وقلوهم : غير مقترن بزمان ، فصل يميزه من الفعل ؛ لأن الفعل يدل على معنى في نفسه ، ولكن مقترن بزمان ذلك المعنى . وقولهم : محصل ، احتراز من المصدر واسم الفاعل وما جرى مجراهما من الأسماء الدالة على معنى مقترن بزمان ، أزمنة هذه مبهمة غير معينة ولا محصلة)) [٧٨].

وحدّ أبي سعيد هذا هو الذي انتهى إلى صدقه على الاسم أكثر النحويين ، وإن كان الحد الذي قال به ابن السراج له مكان عند النحويين ، لكنه لم يبلغ تلك المنزلة التي نالها حد السيرافي ، فهذا أبو البركات الأنباري (٥٧٧ هـ) يصدر جوابه عن حد الاسم بما قاله السيرافي ثم ما ذكره ابن السراج ، ويعلق بعد ذلك بقوله : ((وقد ذكر فيه النحويون حدودًا كثيرة ، تنيف عن سبعين حدًا)) [٧٩].

---

(٧٧) ص ١٥ .
(٧٨) المرتجل ص ٧ - ٨ .
(٧٩) أسرار العربية ص ٩-١٠ .

وهذا ما نجده عند أبي حيدرة اليمني (٥٩٩ هـ) [٨٠]، والجزولي (٦٠٧ هـ) [٨١] وابن خروف (٦٠٩ هـ) [٨٢] القائل : ((وللنحويين فيه رسوم كثيرة ، لم يقصد بها الحد ؛ لأنها غير جامعة ولا مانعة ؛ لأن الحد هو الجامع المانع ، يجمع للمحدود ماله ، ويمنع منه ما ليس له)) [٨٣].

ويختار أبو البقاء العكبري (٦١٦ هـ) حدّ السيرافي ، مبيناً ما يشترك فيه الحد ، وما يفصله عن غيره ، خاتما بقوله : ((وقد ذكرت له حدود كثيرة ، لا يكاد يسلم منها شيء من طعن أو نقض)) [٨٤].

وقد أفرد العكبري في كتابه التبيين مسألة مفردة في الخلاف في حد الاسم ورجح فيه حد السيرافي ؛ لأنه جمع بين الجنس والفصل ، واستوعبه جنس المحدود ، ورأى أن حد ابن السراج صحيح أيضًا [٨٥] .

ونرى الصفار (٦٣٠ هـ) يقول : ((وأصح ما حدّ به أن نقول : الاسم : كلمة أو ما قوته قوة كلمة ، تدلّ على معنى في نفسها ، ولا يفهم من بنيتها أن الزمان ماض أو ليس ماضيًا)) [٨٦] .

وهذا الحدّ لا يبعد كثيرًا عن حد السيرافي ، بل هو نفسه عدا تغيير في الألفاظ يعدّ يسيراً .

وقد شهدت هذه المرحلة مناقشات للحد النحوي ، واعتراضات عليه ، وأحكام بجودته وفساده ، فهذا ابن الخباز (٦٣٩ هـ) يقول بعد شرحه لبيت ألفية ابن معط :

فالاسمُ مَّا أَبَانَ عَن مُسَمّى ... في الشَّخْصِ والمعْنى المُسَمّى عمّا

---

(٨٠) انظر : كشف المشكل في النحو ١/١٧٠-١٧١ .
(٨١) انظر : المقدمة الجزولية ص ٣ .
(٨٢) انظر : شرح الجمل ١/٢٥٣ .
(٨٣) المصدر السابق ٢/٢٥٣ .
(٨٤) شرح إيضاح أبي علي الفارسي ص ٤٨ . وانظر : المتبع في شرح اللمع ١/١١٧ .
(٨٥) انظر : التبيين ص١٢١-١٢٨ .
(٨٦) انظر : شرح الكتاب ١/٢١٩ .

((والحد الذي ذكره يحيى [٨٧]، ذكره طاهر بن أحمد في مقدمته [٨٨] ، وليس بجيد ؛ لأنه أدخل في الحد ما لا يعرف إلا بعد معرفة المحدود ... ومن جيد حدوده أن يقال : الاسم : كلمة تدلّ على معنى في نفسها غير مقترن بزمان محصل من الأزمنة الثلاثة)) [٨٩]. ونقد النيلي نقد ابن الخباز لحد ابن معط ، ومع هذا ارتضى حد السيرافي الذي قال به [٩٠]. وسار ابن القواس (٦٩٦ هـ) سير ابن الخباز في نقده حدّ ابن معط، وما اختاره من حدّ للاسم [٩١].

وأصبح النحوي في هذه المرحلة أمام إرث كبير من الحدود للاسم ، فمنهم من آثر الانتقاء لأحدها ، ومنهم من اتخذ أسلوب السرد والاعتراض طريقًا للوصول إلى ترجيح واحد منها ، كما رأينا عند ابن السيد البطليوسي ، وكذا ابن يعيش (٦٤٣ هـ) في شرح المفصل [٩٢] .

ومن النحويين من وجه تحليله لحدود خاصة ، ويظهر هذا عند بعض الشارحين للكتب كما فعل أبو علي الشلوبين (٦٤٥ هـ) في شرح المقدمة الجزولية الكبير ، حين أفرد صفحات للاعتراضات والإجابة عنها في حد الجزولي للاسم [٩٣].

لقد أصبحت الرؤية المنطقية هي الحكم في قبول الحد عند كثير من النحويين، وبخاصة عند من يوردون جملة من الحدود ، أو يناقشون حدًا لمتن من المتون ، كقول ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) معلقًا عن حد الزمخشري في المفصل : ((الحد لا بدّ أن يكون مركبًا من جنس وفصل ..)) [٩٤]. ثم ذكر الإيرادت التي يمكن أن تقال أمام هذا الحد ، وكيفية الإجابة عنها [٩٥].

---

(٨٧) انظر : الدرة الألفية لابن معط ص ٢ .
(٨٨) انظر : المقدمة المحسبة ص ٣٣٨ ، وشرح المقدمة المحسبة ٩٤/١ .
(٨٩) الغرة المخفية ٧٠-٧١ .
(٩٠) انظر : الصفوة الصفية ٤٠/١-٤١ .
(٩١) انظر : شرح ألفية ابن معط ١٩٧/١-١٩٨ .
(٩٢) انظر : شرح المفصل ٢٢/١-٢٣ .
(٩٣) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٠٥/١-٢٠٩ .
(٩٤) الإيضاح في شرح المفصل ٦٣/١ . وانظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٢١/١ .
(٩٥) انظر : التخمير ١٥٧/١-١٥٨ .

ومثل ذلك ما صنعه ابن عصفور (٦٦٩ هـ) حين تناول حدّ الزجاجي في الجمل حين قال : الاسم ما كان فاعلا أو مفعولاً .. ، حيث علّق عليه قائلاً : ((بيّنّ قصده بذلك أن يحد الاسم ؛ لأن الاسم أمر مفرد ، والمفرد لا يعرف إلا بالحد، وهذا الحد الذي حدّ به الاسم فاسد ؛ لأنه ليس بجامع ، ومن شرط الحدّ أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذّ منها شيء ، مانعًا لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود)) [٩٦]. وبمثله قال ابن أبي الربيع (٦٨٨ هـ) [٩٧] ، وقد تناول أيضًا حدّ أبي علي الفارسي ، ورأى أن يفتقد تلك الأسس المنطقية للحدود [٩٨].

وكذا الرضي (٦٨٨ هـ) في شرحه للكافية ، حيث كان الكتاب واحة للنقد والتحليل لحدود ابن الحاجب عامة ، وحدّ الاسم بشكل خاص [٩٩] ، فقد أطال الحديث حول حد ابن الحاجب للاسم القائل : ((الاسم : ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)) [١٠٠].

ونجد الأمر نفسه عند ابن القواس (٦٩٦ هـ) في شرحه كافية ابن الحاجب [١٠١]، والجامي (٨٩٨ هـ) في فوائده على الكافية [١٠٢].

بل إن يحيى بن حمزة العلوي (٧٤٩ هـ) يفرد فقرة خاصة في بيان الإشكالات الواردة على حد الاسم عند ابن الحاجب ، يقول : ((اعلم أن جملة ما نورد من الإشكالات الواردة على حد الاسم فهي على وجهين : متصلة ومنفصلة . فأما المتصلة : فهي التي تخرج بالقيود المعتبرة في نفس الحد ، ومعنى كونها متصلة، هو أن القيود التي في الحد لو لم تكن مذكورة لكان الحد باطلاً .. وأما المنفصلة فهي الواردة على غير ذلك الوجه ..)) [١٠٣].

---

(٩٦) شرح الجمل ٩٠/١ . وانظر : المقرب ٤٥/١ .
(٩٧) البسيط في شرح الجمل ١٦٠/١ .
(٩٨) انظر : الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ٧٤/٢-٧٧ .
(٩٩) انظر : شرح الرضي على الكافية ٣٥/١-٣٩ .
(١٠٠) انظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٢١/١ .
(١٠١) انظر : شرح كافية ابن الحاجب ٨٧/١-٨٨ .
(١٠٢) انظر : الفوائد الضيائية ١٧٩/١-١٨٣ .
(١٠٣) الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ٣٥/١ .

وبات حدّ الاسم في هذه المرحلة أكثر استقرارًا ، وذلك في ظل هذا الكم الكبير من الحدود ، فالبعليّ (٧٠٩ هـ) يرى أن الاسم اختلفت عبارات النحويين فيه ولكن أقربها هو ما قال به السيرافي [١٠٤].

على الرغم من وجود بعض الاتجاهات المخالفة لذلك ، فابن مالك(٦٧٢ هـ) حدّ الاسم بشيء من خصائصه ، وهو الإسناد ، فهو يقول : ((الاسم : كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها)) [١٠٥].

ويقرب منه قول ابن أبي الربيع (٦٨٨ هـ) : ((الاسم : ما جاز من جهة تصور معناه أن يسند ويسند إليه)) [١٠٦].

لكن هذا الحد لم يكتب له الشيوع ، بل إن أبا حيان الأندلسي (٧٤٩ هـ) يرى أن ابن مالك خرج عن السائد لدى النحويين ، فنراه معلقًا على حده ومنتقدًا ما ذهب إليه بقوله : ((وقد عدل المصنف في حدّ الاسم عما حدّه به النحويون إلى هذا الحد الذي ذكره، وهذا الذي اختاره غير مختار ؛ لأن النحويين حدّوا الاسم بالأمور الذاتيات التي هي فيه قبل التركيب ، والمصنف حدّه بأمر عارض له حال التركيب ، وهو خاصة من خواصه حالة التركيب ، وهو الإسناد المعنوي ، وليس هذا من شأن الحدود ، مع ما في حده من غموض اللفظ والإبهام والترديد والمجاز الذي هو منافٍ للحد ، إذ الحد إنما يؤتى به لإيضاح المحدود وبيانه، وصار كل قيد يحتاج إلى شرح طويل ، فيحتاج أن يشرح الإسناد والمعنى والنظير، وهذه أمور فيها غموض لا يناسب الحدود . والإبهام في قوله : ما لمعناها ، والترديد في قوله : أو نظيرها ، والمجاز في قوله : إلى نفسها ، والكلمة لا يقاس له " نفس " إلا بمجاز)) [١٠٧].

---

(١٠٤) انظر : الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ١٧/١ .
(١٠٥) تسهيل الفوائد ص ٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٩/١ .
(١٠٦) الملخص ١٠١/١ .
(١٠٧) التذييل والتكميل ٤٥/١-٤٦ .

ويرى الدماميني (٨٢٧ هـ) بعد شرح مستفيض أن حدّ ابن مالك هنا يفضي إلى الدور [١٠٨] ، يقول : ((على أنه لو سلم كونه نظيرًا معنى ونوعًا – كما ادعاه المصنف – لزم الدور في التعريف المذكور وليس بخاف)) [١٠٩].

وفي ضوء تتبعنا لجملة من هذه الآراء إحصاءً وفهمًا ووعيًا بمضامينها يمكننا القول بأن هذه المرحلة تتميز بما يلي :

١ – أن مفهوم الحدّ النحوي أصبح واضحًا في دلالاته ، وفي تطبيقاته على المصطلح النحوي .

٢ – أن الصبغة المنطقية كانت هي الحَكَم الأول في قبول الحدود بشكل عام ، مما دعا جملة من النحويين إلى تطبيق ضوابط الحد المنطقي على الحدود التي يذهبون إلى ترجيحها .

٣ – بروز سمة الترجيح والتحليل والاختيار لحد الاسم ، وذلك بسبب كثرة الحدود ، ولا سيما حد الاسم من ناحية ، وبسبب التأثير الذي تركه المناطقة على النحويين من ناحية أخرى .

٤ – أن نضج المادة النحوية كانت عاملاً مساعدًا في تعدد وتنوّع صورة الحدود سواء لحد الاسم أو لغيره .

٥ – الجرأة في الأحكام على الحدود ، ببيان خللها ، أو فسادها .

المبحث الرابع

مرحلة التصنيف

لقيت الحدود النحوية عناية فائقة من النحويين ، وقد وردت جملة من أسماء الكتب تحمل اسم كتاب الحدود ، ولكن لا يمكن الحكم عليها هل مختصة بالحدود كما نقصده في بحثنا هذا ، أم أن مضامينها مختلفة ؟ وذلك لكون هذه الكتب لم تر النور بعد ، إذ لا زالت في نظر المتتبعين للتراث من المفقودات .

---

(١٠٨) هو توقف وجود الشيء على نفسه , انظر : خلاصة علم الكلام ص ٤٠ .
(١٠٩) تعليق الفرائد ٧٦/١ .

إن المبحر في كتب التراجم يجد أنها قد سجلت لنا جملة من الأسماء التي حملت مسمى " الحدود " ، ومن تلك الكتب :

١ - الحدود : لعلي بن حمزة بن عبدالله الكسائي (١٨٩ هـ) [١١٠].

٢ - حد الفاعل : لعلي بن حمزة بن عبدالله الكسائي (١٨٩ هـ) [١١١].

٣ - الحدود : ليحي بن زياد الفراء (٢٠٧ هـ) [١١٢]. وقد نسخها ابن النديم من خط سلمة ابن عاصم في الفهرست [١١٣]. لكن يبدو أن هذه الرسالة ليست في الحدود النحوية الخالصة ، بل هي بالمسائل النحوية ، يقول ثعلب : ((وابتدأت النظر في حدود الفراء ، وسني ثماني عشرة سنة ، وبلغت خمسا وعشرين سنة وما بقي على مسألة للفراء إلا وأنا حفظتها ، وأحفظ موضعها في الكتاب)) [١١٤] .

٤ - الحدود في العربية : لهشام بن معاوية الضرير (٢٠٩ هـ) [١١٥].

٥ - الحدود : لأبي عبيدة معمر بن المثنى (٢٠٩ هـ) [١١٦].

٦ - حد النحو : لثعلب [١١٧].

٧ - الحدود : لمحمد بن سعدان (٢٣١ هـ) . قال عنه القفطي : ((الحدود على مثل حدود النحو لا يرغب الناس فيها)) [١١٨].

٨ - كتاب الحدود الكبير : للرماني (٣٨٤ هـ) [١١٩].

٩ - كتاب الحدود الصغير : للرماني (٣٨٤ هـ) [١٢٠].

---

(١١٠) انظر : إنباه الرواة ٢٧١/٢ .
(١١١) انظر : إنباه الرواة ٥٩/٣ .
(١١٢) انظر : إنباه الرواة ٥٧/٢ ، ومعجم الأدباء ٥٦/١ ، ٢٠١/٢ ، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢ .
(١١٣) انظر : الفهرست ص ١٠٦ .
(١١٤) معجم الأدباء ٥٤٢/٢ .
(١١٥) انظر : معجم الأدباء ٢٧٨٢/٦ .
(١١٦) انظر : الفهرست ص ٨٤ ، ومعجم الأدباء ٢٧٠٨/٦ .
(١١٧) انظر : إنباه الرواة ١٦٨/١ ، ومعجم الأدباء ٥٥٣/٢ .
(١١٨) إنباه الرواة ١٤٠/٣ .
(١١٩) انظر : معجم الأدباء ١٨٢٧/٤ .
(١٢٠) المصدر السابق .

وقد أخرج الدكتور إبراهيم السامرائي " الحدود " ، وليس فيها ما يدلّ على أنه أحد الكتابين المذكورين ، وقد تضمن الكتاب اثنين وتسعين حدًّا ، لم تكن مقصورة على الحدود النحوية ، بل ثمة حدود منطقية تناولها بالبيان .

ولم تنل تلك الرسالة المنشورة توثيقًا علميًا لصاحبها ، بل كان إخراج النص هو مبتغى المحقق . وقد قمت بمقارنة بعض الحدود الواردة في الرسالة مع ما جاء في شرح الرماني للكتاب ، فوجدت تطابقًا بين الحدود ، كحدّ الاسم ، والفعل والحرف [١٢١].

١٠ – كتاب الحدود : لشهاب الدين الأُبذي (٨٦٠ هـ) [١٢٢]. وهذا الكتاب هو بحقّ كتاب خاص بالحدود النحوية ، فكل ما فيه له ارتباط بالمصطلحات النحوية ، وقد أورد فيه الحدود التالية : حد النحو – الكلمة – الكلام – الكلم – اللفظ – التركيب – الإفادة – الاسم – الفعل – الحرف – الاسم الظاهر – المضمر – المبهم – الفعل الماضي – الفعل المضارع – الأمر – التنوين – الإعراب – البناء –جمع التكسير – جمع المؤنث السالم – جمع المذكر السالم – التثنية – المثنى – الاسم الذي لا ينصرف – الفاعل – المنادى – المبتدأ – الخبر – النعت – المعطوف – البدل التوكيد – الموصول الاسمي – الموصول الحرفي – التمييز – المصدر – المستثنى – الإضافة – الجملة – الجملة الاسمية – الجملة الفعلية – الظرفية – الجملة الكبرى – الجملة الصغرى .

ويمكن القول :

١– أن هذا الكتاب هو صريح في الحدود .

٢– أن الكتاب لم يلتزم بمنهجية معينة في ترتيب الحدود .

٣– أن الكتاب لم يشتمل على كل الحدود النحوية ، فقد أغفل الأبذي جملة من الحدود .

٤– أن المصنف أدخل بعض المسائل الجزئية حول بعض الحدود ، من شروط وضوابط حول المصطلح .

---

(١٢١) انظر على سبيل الموازنة : الحدود للرماني ص ٦٦ ، وشرح كتاب سيبويه ١٠٧/١ .

(١٢٢) الكتاب مطبوع ، فقد حققه د. المتولي الدميري ، وأيضًا حققه د. علي توفيق الحمد .

١١ – شرح كتاب الحدود للأبذي : لابن قاسم المالكيّ (٩٢٠ هـ) [١٢٣]. وقد تناول المؤلف ما فات الأبذي من الحدود ، كالمفاعيل . وقد سلك منهجًا في شرحه قائمًا على المزج بين نصّ الأبذي وشرحه ، وحرص على إيضاح القيود التي تجعل من الحدّ مطردًا ومنعكسًا ، وحاول تطبيقها على الحدود التي أوردها الأبذي .

١٢ – الحدود : لجمال الدين الفاكهي (٩٧٢ هـ) [١٢٤]. وقد اشتمل على الحدود التالية : حد النحو – الكلام – القول – اللفظ – الصوت – المفيد – الكلم – الكلمة – المفرد – الإضافي – المزجي – الإسنادي – الاسم – الفعل – الماضي – المضارع – الأمر – الحرف – التثنية – المثنى – الجمع – اسم الجمع – اسم الجنس – جمع المذكر السالم – جمع المؤنث السالم – جمع التكسير – المقصور – الممدود – المنقوص – المنصرف – ما لا ينصرف – النكرة – المعرفة – الضمير – المستتر – المستتر وجوبًا – المستتر جوازًا – البارز – المتصل – المنفصل – العلم – العلم الشخصي – المرتجل – المنقول – اللقب – الكنية – الجنسي – الموصول الاسمي – الموصول الحرفي – الإعراب – البناء – المبني – الشبه الوضعي – الاستعمالي – الافتقاري – الإهمالي – اللفظي – المعرب – العامل – اللازم – المتعدي – اسم الفعل – المرتجل – المنقول – المصدر – اسم المصدر – اسم الفاعل – المثال – اسم المفعول – الصفة المشبهة – اسم التفضيل – التعجب – الفاعل – نائب الفاعل – المبتدأ – الخبر – المفعول به – الاشتغال – التنازع – الاختصاص – الإغراء – التحذير – المنادى – الترخيم – الاستغاثة – الندبة – المفعول المطلق – المفعول له – المفعول فيه – المفعول معه – الحال – المؤكدة – المؤسسة – المقارنة – المقدرة – المتداخلة –

---

(١٢٣) الكتاب مطبوع ، بتحقيق د. المتولي الدميري .
(١٢٤) الكتاب مطبوع ، فقد حققه د. عبداللطيف العبد ، وأيضًا حققه د. علي توفيق الحمد .

المتعددة – الموطئة – التمييز – المستثنى – المتصل – المنقطع – التابع – النعت – النعت الحقيقي – النعت المجازي– النعت السببي – عطف البيان – التوكيد – التوكيد المعنوي – التوكيد اللفظي– البدل – بدل كل من كل – بدل بعض من كل – بدل الاشتمال – البدل المباين – بدل الإضراب – بدل الغلط – بدل النسيان – عطف النسق – حد الشرط – حد الجر – الإضافة – التنوين – تنوين التمكين – تنوين التنكير – تنوين المقابلة – تنوين العوض – تنوين الترنم .

ويلحظ على حدود الفاكهي ما يلي :

– أنها شملت جملة كبيرة من الحدود النحوية ، بل أحاطت بالحدود النحوية التي تناولها النحويون .

– أن حدوده عنيت بالتفصيلات داخل الأبواب ، ولذا حدّ الأقسام والأنواع والجزئيات المتعلقة بكل باب نحوي .

– منهجية الكتاب أكثر اطرادًا من الأبذي ، فقد حاول الالتزام بترتيب الأبواب النحوية

١٣ – شرح الحدود النحوية : لجمال الدين الفاكهي (٩٧٢ هـ) [١٢٥]. ويلحظ على شرحه ما يلي :

– أنه لم يخرج عن الحدود التي ذكرها في كتابه الحدود .

– أنه لا يكتفي بالحد الذي يذكره للمصطلح ، بل إنه يأتي بحدود أخرى ، ويوازن بينها

– يعني بالتفصيل كثيرًا في شرحه .

– يعتني بذكر مذاهب النحويين حول الحدود .

– أثر المنطق واضح في شرحه للحدود .

([١٢٥]) الكتاب مطبوع ، فقد حققه د. صالح العايد ، وأيضًا حققه د. المتولي الدميري ، وأيضًا حققه د. محمد الطيب . والتحقيقان الأولان هما رسائل علمية .

- يميل إلى أسلوب المزج بين أصل الكتاب وشرحه .

ونخلص من ذلك أن هذه المرحلة تميّزت بما يلي :

١ – أن بدايات التأليف في الحدود كانت مختلطة وغير خاصة بالنحو ، بل كانت مشتركة بين علوم عدة .

٢ – أن العناية الكاملة والتي تميزت بالشمول جاءت في مرحلة متأخرة من التأليف النحوي .

٣ – أن المصنفات التي تمّ تأليفها في القرن التاسع وما بعده قدّمت الحدود النحوية على وفق الصورة المنطقية .

٤ – أن المصنفات في الحدود جاءت بعد مرحلة من النضج الذي مرّت به الحدود النحوية تأليفًا ومناقشةً وتحليلاً ونقدًا ، ولهذا كانت الخيارات أمام المؤلفين كبيرة .

الخاتـــمة

بعد هذا التطواف في حد الاسم – كأنموذج للحدود النحوية – ومسيرتها في الفكر النحوي ، والتنقل بين تلك المراحل الأربع التي مرّ بها الحد النحوي ، يمكن أن نقيّد النتائج الآتية :

أولاً : أنّ الروايات المنسوبة لعلي بن أبي طالب في وضعه الحدود النحوية لا تقوى على الصمود أمام التحليل والمناقشة العلمية ، بل إنها تخالف طبيعة العلوم ونشأتها في التراث الإنساني .

ثانيًا : أن الحدّ النحوي نشأ في الفكر النحوي بصورة حقيقية من كتاب سيبويه .

ثالثًا : أن تلك التقسيمات التي قررناها في البحث حول مراحل التطور هي تقريبية؛ لأن تطور الفكر الإنساني في العلوم قد يتقارب ويتداخل ، ولكن التحديد الذي ارتأيناه هو من الوضوح بمكان ، وإلا قد تكون ثمة بدايات لبعض المراحل سابقة لكن فضّلنا أن نجعلها ضمن المرحلة وإن كان هناك تطور إلا أن هذا التطور كان نواة غير مكتملة النمو .

رابعًا : أن الاختلاف الكبير الذي ناله حد الاسم بخلاف غيره من الحدود ، يرجع في نظرنا كونه الركن الأساس في الجملة ، والأقسام الأخرى مفتقرة إليه ، فلا الفعل ولا الحرف يقومان بدون اسم يلتئمان به ، بخلاف الاسم مع الاسم .

يضاف إلى ذلك كون حد الاسم هو القسم الأول من أقسام الكلمة التي يبدأ النحويون حديثهم عنها .

خامسًا : أن موقف الزجاجي من المنطقيين وأنهم مغايرون للنحويين يبين عن الصراع في تشكيل بناء الحدود ، وأن هذا الموقف يخفي خلفه قراءة ما للزحف المنطقي الذي بدأ يغزو المكتبة العربية .

سادسًا : أن حدود النحويين للاسم خلطت بين الحدّ والعلامة ، ولذا جاءت كثير من الحدود للاسم منطلقًا من العلامة التي يختص بها ، وهذا كان محور اهتمام من لدن النحويين في مرحلة النضج ، فنال في أماكن متعددة كلامًا مطولاً ، وصاروا يتكئون عليه في رفض الحدود .

سابعًا : على الرغم من هذا الكم الكبير لحد الاسم على مدى تاريخ الفكر النحوي فإن الحد الذي نال الرضا والقبول من لدن جماهير النحويين ، وسلم من النقض الذي وجه إلى الحدود الأخرى ، هو حد أبي سعيد السيرافي ، يليه في الرتبة حد ابن السراج إلا أنه لم يسلم من الانتقادات .

ثامنًا : يلحظ أن الكتب النحوية التعليمية لم تكن تعنى بشكل كبير بدقة الحد النحوي ، بل كان الهدف إيصال فكرة المصطلح في أسهل صورها .

تاسعًا : أن بدايات النضج للحد النحوي كانت في أواخر القرن الرابع ، وبلغ النضج منتهاه في القرن الخامس والسادس والسابع ، فقد استوى الحد النحوي في هذه القرون الثلاثة على سوقه ، وصار محلّ جدل واسع في كثير من الكتب النحوية وبخاصة كتب الشروح .

عاشرا : أن النحويين مختلفون في عنايتهم في الحد النحوي ، بين مقل ومكثر ، وبين متجاهل للأسس التي يقوم عليها الحد النحوي .

حادي عشر : شكل مفهوم الحد المنطقي في القرن الخامس والسادس والسابع مادة كبيرة في كتب النحو ، ذكر فيها النحويون كل الجوانب والأسس المتعلقة بالحد المنطقي وما ينبغي أن يكون عليه الحد النحوي .

ثاني عشر : أن مرحلة التصنيف في الحد النحوي كانت في بداياتها غير خاصة بالحدود النحوية ، بل كانت مشتركة بين النحو وغيره كما هو عند الرماني ، ووصلت إلى أعلى صورها في القرون المتأخرة من حيث الاختصاص .

ثالث عشر : أن المصنفات التي تم تتبعها من كتب التاريخ حول الحدود النحوية لا تعني بالضرورة أنها كتب في الحدود النحوية ، يدل على ذلك ما ذكرناها سابقًا من قول ثعلب في حدود الفراء .

وبعد : فهذه إطلالة على الحد النحوي نأمل أن تكون مفتاحًا لغيرها من الدراسات الأكثر شمولاً ، سائلا المولى أن يخلص لنا القول والعمل .

المصادر والمراجع

١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تح د : رجب عثمان ، الخانجي ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ

٢) الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ، لابن الحاجب ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، تح : محمد علي سالم العطاونة ، ١٩٨٢ م .

٣) أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تح : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٧ م.

٤) الإشارات والتنبيهات ، لأبي علي بن سينا مع شرح الطوسي ، تح: د. سليمان دنيا ، دار المعارف ، مصر ، ط: الثالثة ، ١٩٨٣ م .

٥) الأشباه و النظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تح : أحمد مختار الشريف ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط : الأولى ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م.

٦) الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السراج ، تح: د . عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : الثالثة ، ١٩٨٨ م.

٧) الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تح : د . حسن فرهود ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، ط : الأولى ، ١٣٨٩ هـ ، ١٩٦٩ م.

٨) الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تح: د : موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط : الأولى ، ١٤٠٢ هـ.

٩) الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تح: د : مازن المبارك ، دار النفائس ، ط : الخامسة ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م.

١٠) البحر المحيط في أصول الفقه ، للزركشي ، تح: عبدالقادر العاني ، وزارة الشؤون الإسلامية بالكويت ، ط: الثانية ، ١٤١٣ هـ .

١١) البسيط في شرح الجمل ، لابن أبي الربيع الإشبيلي ، تح د : عياد الثبيتي ، دار الغرب ، لبنان ، ط : الأولى ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٦ م.

١٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تح : د . محمد أبو الفضل إبراهيم .
١٣) تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، تح : علي شبري ، المكتبة التجارية ، ودار الفكر ، ط : الأولى ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م .
١٤) تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، للدكتور علي أبو المكارم ، مطبعة القاهرة الحديثة ، ط: الأولى ، ١٣٩١ هـ .
١٥) التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تح د : فتحي أحمد علي الدين ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة ، ودار الفكر ، دمشق ، ط : الأولى ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م.
١٦) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تح د : عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، ط : الأولى ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٥م .
١٧) التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب .
١٨) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان ، تح د:حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧ م.
١٩) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تح : محمد كامل بركات ، وزارة الثقافة ، مصر ، ط : الأولى ، ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٣ م .
٢٠) التصريح والتوضيح ، لخالد الأزهري ، دار الفكر ، بيروت.
٢١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، تح د : محمد المفدى ، مطابع الفرزدق ، ط : الأولى ، ج ١ ، ٢ سنة ١٤٠٣ هـ..
٢٢) التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تح د : عوض القوزي ، ج ١ الأمانة ، القاهرة ١٤١٠ هـ .

٢٣) ثمار الصناعة في علوم العربية ، للدينوري ، تح : د. محمد الفاضل، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، ط: الأولى ، ١٤١١ هـ ..

٢٤) الجمل في النحو ، للزجاجي ، تح د : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، ودار الأمل ، الأردن ، ط : الرابعة ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م.

٢٥) جمهرة اللغة ، لابن دريد ، تح د :رمزي منير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط : الأولى ، ١٩٨٧ م.

٢٦) الحدود (ضمن كتاب : رسالتان في اللغة) ، للرماني ، تح د : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٨٤ م.

٢٧) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تح د : سعيد عبدالكريم سعودي ، دار الطليعة ، بيروت .

٢٨) خلاصة علم الكلام ، لعبدالهادي الفضلي ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، ط : الثانية ، ١٤١٤ هـ .

٢٩) الدرة الألفية ، لابن معط ، تح: د. إمام الجبوري ، مطبعة الأمانة ، مصر ، ط: الأولى ، ١٤١٠ هـ .

٣٠) ديوان قيس بن الخطيم ، تح : د. ناصرالدين الأسد ، دار صادر ، بيروت ، ط : الثانية ، ١٣٨٧ هـ .

٣١) الرسالة الشمسية ، لنجم الدين القزويني المعروف بالكاتبي ، مطبوع ضمن كتاب تحرير القواعد المنطقية ، مطبعة مصطفى الحلبي ، ط: الثانية ، ١٣٦٨ هـ .

٣٢) شرح إيضاح أبي علي الفارسي ، تح : عبدالرحمن الحميدي ، رسالة دكتوراة مقدمة لقسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٩ هـ.

٣٣) شرح التسهيل ، لابن مالك ، تح د : عبدالرحمن السيد ، ود : محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة ، القاهرة ، ط : الأولى ، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م.

٣٤) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ، للقرافي ، تـح: د . طـه سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط: الأولى ١٤١٤ هـ .

٣٥) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تح د : صاحب أبو جناح ، منشورات وزارة الأوقـاف والشؤون الإسلامية بالعراق ، ط : الأولى ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م

٣٦) شرح الحدود النحوية ، للفاكهي ، تح د : المتولي الدميري ، دار التضامن ، القاهرة ، ط : الأولى ، ١٤٠٨ هـ .

٣٧) شرح الحدود النحوية ، للفاكهي ، تح د: محمد الطيب إبراهيم ، دار النفـائس ، ط : الأولى ، ١٤١٧ هـ .

٣٨) شرح الحدود النحوية ، للفاكهي ، تح د: محمد الطيب إبراهيم ، دار النفـائس ، ط : الأولى ، ١٤١٧ هـ .

٣٩) شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الاستراباذي ، تح : يوسف حسين عمـر ، جامعة قاريونس ، ط : الأولى ، ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨ م .

٤٠) شرح كافية ابن الحاجب ، لابن جمعة الموصلي المعروف بابن القـواس ، تـح : د. علي الشوملي ، دار الكندي ، ودار الأمل ، الأردن ، ط: الأولى ، ٢٠٠٠ م .

٤١) شرح كتاب الحدود للأبذي ، لابن قاسم المالكي النحوي ،تح د:المتـولي الـدميري ، وكالة الشروق ، المنصورة ، ط: الأولى ، ١٤١٣ هـ .

٤٢) شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، ج١ ، ٢ تح : محمد رمضان عبدالتواب ومحمود فهمي حجازي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ م .

٤٣) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ، تح د : المتولي رمضان الدميري ، مطبعة التضامن ، ط : الأولى ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م .

٤٤) شرح اللمحة البدرية لأبي حيان الأندلسي ، لابن هشام الأنصاري ، تح د : صـلاح رواي ، مطبعة حسان ، القاهرة ، ط : الثانية.

٤٥) شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت.

٤٦) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تح د : عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط : الأولى ، ١٩٩٠ م .

٤٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبين ، تح د : تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط : الأولى ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م.

٤٨) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب ، تح : جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، ط : الأولى ـ ١٤١٨ هـ .

٤٩) شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ، تح : خالد عبدالكريم ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ط : الأولى ، ١٩٧٦ م.

٥٠) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي ، تح د:الشريف عبدالله البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط : الأولى ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م.

٥١) الصاحبي ، لابن فارس ، تح : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة.

٥٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل الجواهري ، تح : أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط الثالثة ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م

٥٣) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، للنيلي ، تح: د . محسن العميري ، مطبوعات جامعة أم القرى ، ط: الأولى ، ١٤١٩ هـ .

٥٤) ضحى الإسلام ، لأحمد أمين ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،

٥٥) الطراز ، ليحي بن حمزة العلوي ، مراجعة محمد شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الأولى ، ١٤١٥ هـ .

٥٦) علل النحو ، لابن الوراق ، تح: د. محمود الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط: الأولى ، ١٤٢٠ هـ .

٥٧) الغرة المخفيّة في شرح الدرة الألفية ، تح : حامد محمد العبدلي ، دار الأنباري ، بغداد .

٥٨) الفهرست ، لابن النديم ، ضبطه وعلق عليه د. يوسف طويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الأولى ، ١٤١٦ هـ .

٥٩) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ، لمحمد البعلي ، تح : ممدوح محمد خسارة ، المجلس الوطني للثقافية والفنون والآداب بالكويت ، السلسة التراثية (٢٤) ، ط : الأولى ، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م .

٦٠) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، لنور الدين عبدالرحمن الجامي ، تح : د أسامة طه الرفاعي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، الجمهورية العراقية ، ط : الأولى ، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .

٦١) القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة ودار الريان ، ط: الثانية ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م.

٦٢) الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ، لابن أبي الربيع ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط: الأولى ، ١٤٢٢ هـ .

٦٣) الكتاب ، لسيبويه ، تح : عبدالسلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، ط : الثالثة ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .

٦٤) كتاب الحدود ، للأبذي ، تح : د . المتولي الدميري ، وكالة الشروق ، المنصورة ، ط: الأولى ، ١٤١٠ هـ .

٦٥) كتابان في حدود النحو ، لشهاب الدين الأبذي ، وجمال الدين الفاكهي ، تح د: علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، أربد ، الأردن .

٦٦) كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تح : هادي عطية مطر ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ط : الأولى ، ١٤٠٤ هـ.

٦٧) الكليات ، لأبي البقاء الكفويّ ، تح د : عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١٢ هـ.

٦٨) لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، ط : الأولى ، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م.

٦٩) اللمع في العربية ، لابن جني ، تح : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط : الثانية ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م.

٧٠) المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية ، تح : شعبان عبدالوهاب محمد ، رسالة دكتوراة مقدمة لجامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨ م .

٧١) المتّبع في شرح اللمع ، لأبي البقاء العكبري ، تح د : عبدالحميد حمد محمد الزوّي ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط : الأولى ، ١٩٩٤ م.

٧٢) مجمل اللغة ، لابن فارس ، تح : زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م.

٧٣) المدخل إلى دراسة النحو العربي ، لـ د : علي محمد أبو المكارم ، دار الوفاء ، مصر ، ط : الأولى ، ١٤٠٠ هـ ، ، ١٩٨٠ م.

٧٤) المرتجل ، لابن الخشاب ، تح : علي حيدر ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط : الأولى.

٧٥) المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تح د : محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ، دار الفكر ، دمشق ، ط : الأولى ، ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م.

٧٦) المستصفى من علم الأصول ، للغزالي ، تح: د. محمد الأشقر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط: الأولى ، ١٤١٧ هـ .

٧٧) معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، لياقوت الحموي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٩٩٣ م.

٧٨) معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تح : عبدالسلام هارون ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ.

٧٩) المغني في النحو ، لابن فلاح اليمني ، تح : د. عبدالرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط: الأولى ، ١٩٩٩ م .

٨٠) المفصل في تاريخ النحو العربي (الجزء الأول : قبل سيبويه) ، لـ د : محمد خير الحلواني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م .

٨١) المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، قدم له وعلّق عليه : محمد عز الدين السعيدي ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م.

٨٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، تح د : عبدالرحمن العثيمين وآخرون ، مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط : الأولى ، ١٤٢٨ هـ .

٨٣) المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تح د : محمد كاظم المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، ط : الأولى، ١٩٨٢ م.

٨٤) المقتضب ، للمبرد ، تح : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت.

٨٥) المقدمة الجزولية في النحو ، لأبي موسى الجزولي ، تح : شعبان عبدالوهاب محمد ، أم القرى ، القاهرة ، ط : الأولى ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م.

٨٦) المقدمة المحسبة في علم النحو ، لابن بابشاذ ، تح د : حسام سعيد النعيمي ، منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية ، بغداد ، العدد الثالث ، ١٣٩٠ هـ ، ١٩٧٠ م.

٨٧) المقرب ، لابن عصفور ، تح : أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط : الأولى ، ١٣٩١ هـ.

٨٨) الملاحن ، للأزدي ، تح : د . عبدالإله نبهان ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ط: الأولى ، ١٩٩٢ م ..

٨٩) الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع الأندلسي ، تح د : علي سلطان الحكمي ، ط : الأولى ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م.

٩٠) نتائج الفكر ، للسهيلي ، تح د : محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام، ط : الثانية ، ١٤٠٤ هـ.

٩١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تح: د. إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأدرن ، ط: الثالثة ، ١٤٠٥ هـ .

٩٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لـ : محمد الطنطاوي ، تعليق : عبدالعظيم الشناوي و محمد عبدالرحمن الكردي ، ط : الثانية ، ١٣٨٩ هـ ، ١٩٦٩ م.

٩٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تح : زهير عبدالمحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت ، ط : الأولى ، ١٩٨٧ م .

٩٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تح د : عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط : الأولى ، ١٣٩٩ هـ.

ملخص البحث

يلقى البحث نظرة في مسيرة الحد النحوي ، من خلال اختيار حد الاسم أنموذجا ، وذلك بتتبع حركة هذا الحد ، وتصنيف هذه المسيرة ، وقد أبان البحث أن الحد النحوي مرّ بمراحل أربع : الأولى : مرحلة التأسيس ، والثانية : مرحلة النمو ، والثالثة : مرحلة النضج ، والرابعة : مرحلة التصنيف .

وقد أوضح البحث خصائص كل مرحلة من المراحل ، إذ تميزت المرحلة الأولى بالسلاسة والبساطة في الحدود ، في حين بدأت العناية بالحدود في المرحلة الثانية ، وهي عناية متوافقة مع تطور المصطلح النحوي ، ثم مرحلة النضج ثالثًا التي أحدثت نقلة نوعية في صورة الحد وتأثره بالصبغة المنطقية ، ووجود ضوابط الحدود النحوية كما يراه المناطقة في كتب النحو ، ثم المرحلة الرابعة وهي التصنيف وقد أبانت عن جهود العلماء في رصد الحدود النحوية وجمعها ، ومناقشتها وتحليليها .

وقد سبق هذه المباحث الأربعة تمهيد ، ألقى الضوء على الحد النحوي بمفهوم المناطقة ، والنحويين ، والتقسيمات والضوابط التي وضعت من أجل أن يكون الحد جامعًا مانعًا .

ثم انتهى البحث إلى نتائج أبرزت الرؤى التي توصّل إليها البحث بعد هذا التطواف في التراث النحوي .